الأنباء
الثلاثاء 1 يوليو 2014

بموازاة إعلان لبنان "إمارة داعشية"...

عون يقترح تعديلاً دستورياً لانتخاب الرئيس مباشرة من الشعب على دورتين

بيروت ـ عمر حبنجر

طرح العماد ميشال عون ما وصفه بـ «المبادرة الانقاذية لأزمة الرئاسة» في مؤتمر صحافي عقده في الرابية بحضور اعضاء كتلته النيابية، اقترح فيها تعديل الدستور اللبناني لانتخاب رئيس للجمهورية مباشرة من الشعب وعلى دورتين.

وقال عون ان انتخاب كل طائفة لنوابها هو ادعاء خاطئ، وعلى العكس فهذا يؤمن العدالة المطلقة والاستقرار، وعن موقف البطريرك الماروني بشارة الراعي الذي يخوض حملة التعجيل بانتخاب رئيس الجمهورية، قال عون ان كلام البطريرك وجهة نظر وعلى مسيحيي 14 آذار الاختيار.

وقال: أنا لست ضد انتخاب الرئيس لكن لن تنخرب الدنيا إذا لم ننتخب رئيسا، لقد سبق أن عشنا الفراغ طوال 24 سنة، ولا بأس اليوم.

وفي تفاصيل اقتراح عون، هو إجراء انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، كما حصل في مصر وسورية، وعلى مرحلتين، أولى تأهيلية على مستوى الناخبين المسيحيين والثانية على المستوى الوطني، وتكون محصورة بالفائزين الأول والثاني في دورة الاقتراع التأهيلية من أجل جعل الدور المسيحي وازنا.

أما عن الانتخابات النيابية فإن أي قانون يحقق المناصفة الفعلية بين المسيحيين والمسلمين لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال انتخاب كل طائفة لنوابها، وهذا ما يشكل العدالة المطلقة لجميع الطوائف. وقال عون ان المناصفة الملحوظة في اتفاق الطائف اصبحت حبرا على ورق.

واضاف: هذا طرحي ويمكن ان يناقشني فيه تيار المستقبل.

وفي رد مباشر قال قيادي في تيار المستقبل لـ «الأنباء»: واضح من طرح العماد عون انه يئس من المفاوضات مع تيار المستقبل لتأييده، فخرج بهذا الطرح الرامي إلى تغيير النظام اللبناني من أساسه، وهذا من شأنه أن يلحق خسارة إضافية بالمسيحيين وبالدولة وبالقوانين.

بدوره، مفتي البقاع الشيخ خليل ألميس قال نريد مرشحا مسيحيا للرئاسة يكون راقيا لأن مستوى المسيحيين راق جدا، وهذا أمر ندركه، وقد عودنا المسيحيون على تقديم رؤساء نفاخر بهم العرب، فرئيس جمهورية لبنان يجب ألا يكون انفعاليا، والعماد عون لم يطل مرة على الناس وهو هادئ!

الجنرال ميشال عون خلال مؤتمر صحافي بحضور اعضاء تكتله النيابي في الرابية امس (محمود الطويل)

قادة في المستقبل لـ «الأنباء»: الجنرال يئس

تحذير نواب ووزراء من مخاطر محدقة هذا الأسبوع وماروني يتوقع «خضة» أمنية

وسيثير هذا الطرح جدالا سياسيا واسعا، محليا وخارجيا، فعلى الصعيد المحلي لا يعتبر مثل هذا الطرح قابلا للحياة لاسباب سياسية ودستورية، وعلى الصعيد الخارجي فالدول المعنية بالشأن اللبناني مازالت تقدم الاستحقاق الرئاسي على ما عداه، وهذا ما اكد عليه بوضوح السفير البريطاني توم فليتشر عندما تحدث عن تواصل اميركي ـ بريطاني ـ فرنسي ـ سعودي من اجل العمل على انهاء الشغور الرئاسي، لكن من دون تدخل في تسمية الرئيس.

رئيس مجلس النواب نبيه بري اعتبر ان الضمانة والحصانة المتبقيتين للبنان في هذه المرحلة تتمثلان بالمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية بعدما اصاب الشلل المؤسسات الدستورية، مكررا الدعوة للاستثمار في الامن لأن الاستثمار فيه فوري ومُلح في مواجهة الارهاب.

واستغرب بري اصرار البعض على تعطيل مجلس النواب بحجة الشغور في موقع الرئاسة، وتساءل: اذا كانت احدى اليدين مشلولة، فهل يكون الحل بتعطيل اليد الاخرى؟

ورفض بري التمديد لمجلس النواب مجددا، موضحا انه مع اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد، وفي حال تعذر التوافق على قانون جديد فهو لن يعارض حصول الانتخابات على اساس القانون القديم (1960).

زوار رئيس الحكومة تمام سلام نقلوا عنه ان استمرار تعثر انتخاب رئيس الجمهورية سينعكس على ملف الانتخابات النيابية الذي سيفرض في المهلة القصيرة الفاصلة عن انتهاء الولاية الممددة لمجلس النواب.

سلام رفض اقتراحا لوزير الخارجية جبران باسيل بالتواصل مع الحكومة السورية حول النازحين السوريين في لبنان.

ورأى ان لبنان مقبل على مجموعة من الاستحقاقات والتحديات، ابرزها تغطية الحاجات التمويلية للخزينة في ظل نفاد الاعتمادات الكافية للقطاع العام، خصوصا في مجال الرواتب والاجور، مؤكدا ان اقرار سلسلة الرتب والرواتب يعني عدم تصحيح الامتحانات الرسمية وبالتالي اللجوء الى الافادات بدل الشهادات.

البطريرك الماروني بشارة الراعي ابلغ من التقاهم يوم الاحد الماضي انه اكتشف من مجمل الاتصالات التي اجراها ان الاستحقاق الرئاسي في لبنان بلغ الحائط المسدود.

وجاء عون وجاء تغيير النظام الانتخابي رئاسيا او نيابيا امس بموازاة اعلان قيام الخلافة الاسلامية ومبايعة ابوبكر البغدادي خليفة للمسلمين وتحويل تنظيم داعش لبنان الى ساحة للعمليات الانتحارية وتعيينه عبدالسلام الاردني اميرا على هذا البلد.

وفي المعلومات المتداولة ان «داعش» اقامت مخيما في منطقة حدودية بين سورية وتركيا لتدريب الانتحاريين الذين برسم الارسال الى لبنان.

ومع تصاعد التهديدات الامنية، طلبت الاجهزة المختصة الى نواب ووزراء وموظفين كبار اتخاذ اقصى درجات الحيطة والحذر والتخفيف من التنقلات، لاسيما خلال هذا الاسبوع.

وتقول صحيفة «السفير» القريبة من 8 آذار ان عبدالسلام الاردني هو الذي يتولى عمليا تشغيل منذر خلدون الحسن المكلف بتأمين الاحزمة الناسفة والتجهيزات الخاصة ووسائل النقل والحماية للانتحاريين.

وكان عبدالسلام مسؤولا عن خنادق المحميات الطبيعية لحزب الله في جنوب لبنان بعد انسحاب اسرائيل عام 2000 كما اهتم في السنوات الاخيرة بتطوير منظومة «حرب السايبر» حسب معلومات الصحيفة، وقد ورد اسمه في التحقيق مع انتحاريي فندق دي روي في الروشة.

النائب ايلي ماروني عضو كتلة الكتائب النيابية كشف عن عودة الخط العسكري على الحدود اللبنانية ـ السورية في منطقة المصنع، حيث توزع تراخيص المرور بالمئات لمن هم من اتباع النظام السوري.

كما لاحظ ماروني عودة صور الرئيس الاسد وصور والده الرئيس الراحل حافظ الاسد على الطرقات من البقاع الى بيروت، وكأننا عدنا الى ما قبل انسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005!

وتحدث ماروني عن خطة امنية كبيرة في البلد.

امنيا، تعرض عنصر في حركة فتح يدعى محمد عبدالقادر الشهير بمجد طوقان للرصاص داخل مخيم عين الحلوة الليل الفائت، ونقل الى احد مستشفيات صيدا بحالة حرجة.

وتعود هيئة التنسيق النقابية لموظفي الدولة الى الاضراب العام اليوم وغدا بسبب عدم اقرار سلسلة رتب ورواتب هؤلاء الموظفين في مجلس النواب.

في غضون ذلك، فإن الشعارات الرمضانية وحدها الشاهد على بدء شهر الصوم، فالحذر ساد الحركة في هذه المناسبة الدينية المباركة في لبنان بعدما فرضت الظروف الامنية نفسها على هذا الواقع، وغيبت دور الفنادق والمطاعم والساحات، لاسيما في ضاحية بيروت الجنوبية التي كانت في مرمى الانتحاريين الذين قدموا الى لبنان منذ ذهب حزب الله للقتال في سورية ثم طرح امكانية توسعة باتجاه العراق ما ادى الى الغاء افطارات رمضانية سنوية لحزب الله وحركة امل.

لست وراء اقتراح الانتخابات النيابية قبل الرئاسية!

إيلي الفرزلي لـ «الأنباء»: لبنان من وجهة نظر داعش جزء لا يتجزأ من بلاد الشام

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى نائب رئيس المجلس النيابي السابق إيلي الفرزلي ان معركة الرئاسة ليست معركة شخص أو حزب أو فريق سياسي كما تحاول بعض الجهات السياسية تسويقه زورا، إنما هي معركة تحديد الشراكة الوطنية الحقيقية بصورة سليمة وصحيحة بين المكونات المذهبية في لبنان، وذلك بدءا من استعادة صلاحيات رئيس الدولة، مرورا بقانون الانتخاب الذي يحقق المناصفة الحقيقية والعادلة بين المسلمين والمسيحيين، وصولا الى دور المكوّن المسيحي في المعادلة اللبنانية، معتبرا بالتالي ان الشغور في موقع رئاسة الجمهورية سيبقى قائما حتى يدرك الجميع لاسيما المعنيين منهم بالشراكة الحقيقية، ان انتخاب رئيس لا صفة تمثيلية له، سيكون مجرد صورة في النظام السياسي اللبناني، ولا حول له ولا قدرة له على قيادة السفينة الى برّ الأمان.

ولفت الفرزلي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان مبادرة رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع، لا تتم عن فهم استراتيجي لحقيقة الصراع المبطن القائم في المعادلة المذهبية والطائفية وحتى السياسية في لبنان، وغايتها بالتالي إبعاد العماء عون عن المعركة الرئاسية، معتبرا ان أي مبادرة لا تحمل في أبعادها إيصال رئيس يكون قادرا على تحقيق الشراكة الحقيقية، وتكوين سلطة بصورة سليمة من خلال ما يمثله على المستويين الشعبي والسياسي، مبادرة منقوصة لا بل ميتة حكما، وتندرج في سياق الادارة التكتيكية للمعركة الانتخابية، مشيرا الى ان المطلوب هو مبادرة تعالج الخلل الكبير في الشراكة الوطنية الناجم عن استضعاف المكوّن المسيحي في السلطة، بدليل عدم وجود قانون انتخاب يوقف عملية إنتاج النواب المسيحيين في كنف غيرهم من الطوائف اللبنانية، واستعمالهم في خدمة سياسة الآخرين.

وردا على سؤال، نفى الفرزلي ما يؤكده بعض المراقبين انه هو من يقف وراء اقتراح العماد عون بإجراء الانتخابات النيابية قبل الانتخابات الرئاسية ـ (علما ان الفرزلي والوزير السابق سليم جريستاني يشكلان حركة تواصل غير مسبوقة مع العماد عون، بدليل تكثيف زياراتهما له الى حد لقائين في الأسبوع الواحد) ـ موضحا ان جل ما أراده العماد عون من خلال طرحه المشار إليه، هو حث المجلس النيابي على صياغة قانون انتخاب جديد، حتى إذا ما جاء موعد الانتخابات، لا يصار الى وضع المجلس النيابي أمام خيارين أحلاهما مر، إما التمديد مجددا لنفسه وإما إجراء الانتخابات على أساس قانون الستين، معتبرا من وجهة نظره التي لا تمثل أحدا، ان التمديد للمجلس الحالي يبقى أقل شرا من قانون الستين، هذا من جهة، مؤكدا من جهة ثانية ان اجراء الانتخابات النيابية قبل الانتخابات الرئاسية دستوري بامتياز، وأي كلام آخر هو هرطقة بكل المقاييس.

على صعيد مختلف، وعن قراءته للمشهد الأمني المتردي على الساحة اللبنانية، لفت الفرزلي الى ان لبنان يشكل ساحة صراع أساسية الى جانب الساحتين السورية والعراقية، وهو من وجهة نظر تنظيم داعش، جزء لا يتجزأ من بلاد الشام حيث يسعى لإقامة «دولة الإسلام» فيها اضافة الى العراق، لافتا الى ان الولايات المتحدة تدرك هذا الواقع الأليم جيدا وتعي بأن لبنان يقع ضمن المخطط الداعشي الاستراتيجي، إلا أن تحركها ببطء على مستوى التصدي لهذا الخطر إن دل على شيء فهو يدل على نيتها ترك داعش يسيطر على أكبر مساحة ممكنة من العراق.

ايلي فرزلي

ساسين ساسين لـ «الأنباء»: الإرهاب متمدد في لبنان.. وإيران انتكست في العراق

بيروت ـ ناجي يونس

يرى عضو المكتب السياسي الكتائبي المحامي ساسين ساسين ان لبنان أصبح مرتبطا الى أبعد الحدود بالصراع الدائر في سورية والعراق ومن جراء ذلك بكل الحسابات التي تتحكم في العالم العربي في السنوات الاخيرة.

ساسين وهو مستشار للرئيس أمين الجميل يقول لـ «الأنباء» إن الخريطة العراقية تتضح معالمها، وان التوازنات في سورية تترسخ أكثر فأكثر في ظل الانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة وتعاظم النفوذ الروسي فيها وتعرض التمدد الإيراني لنكسة قوية في العراق وتورط حزب الله في سورية.

ويشير ساسين الى أن الحرب على الأصوليات التكفيرية شاملة في دول المنطقة إلا أن تورط حزب الله في سورية أسهم بقوة في جلب هذه المجموعات الى لبنان الذي أصبح والحالة هذه ساحة أساسية للجهاد على غرار الساحتين العراقية والسورية والتي ارتبطت كلها ببعضها بعضا.

ويؤكد ساسين أن اللبنانيين جميعهم يقفون سدا منيعا بوجه الإرهاب متمسكين بالدولة والمؤسسات وبالمزايا اللبنانية القائمة على العدالة والانفتاح وقبول الآخر والعيش المشترك.

ويلفت ساسين الى أن كل الاطراف اللبنانية تنبذ العنف والإرهاب وأنها تدعم الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية في ضرب الإرهاب وقطع دابره من أساسه.

ويشدد ساسين على أهمية العمليات الأمنية والوقائية وعلى ضرورة تعزيز التعاون والتواصل بين مختلف الأجهزة، الأمر الذي سيزيد من فاعلية عملياتها وتدابيرها وخططها الاحترازية والذي سيقي لبنان المزيد من المخاطر الأمنية والإرهابية.

إلا أن ساسين يلفت الأنظار إلى الحقائق الآتية:

● الإرهاب متمدد في لبنان.

● سيبقى لبنان عرضة للإرهاب إذا لم ينسحب حزب الله من سورية وإذا لم تلتزم الحكومة اللبنانية بسياسة النأي بالنفس جديا.

● الإرهابيون لا يلقون أي غطاء وهم يفتقدون أي بيئة حاضنة لكنهم قادرون على القيام بأعمال إرهابية موجعة، خصوصا في الشق الاقتصادي، إذ من غير المستبعد أن تطول موجة الإرهاب وأن يصاب الاصطياف وموسم الصيف بنكسة قوية للغاية في ظل دين عام بلغ 66 مليار دولار ومعدل نمو قد يتراجع الى الصفر.

● الأمن الذاتي لا يجدي نفعا ولا بديل عن الدولة.

● حماية لبنان تنبع أولا وأخيراً من دولته ومؤسساته ووفاقه الوطني، الأمر الذي يستوجب انتخاب رئيس جديد للجمهورية فورا لاستكمال تكوين المؤسسات الدستورية وتمكينها من اتخاذ القرارات الناجعة لحماية لبنان واللبنانيين من الأزمات المحدقة به.

ساسين ساسين

نحن في مخاض خطر أو حرب طويلة لا ندري امتداداتها وحدودها

الهبر: عون يمارس ديكتاتورية المالكي للوصول إلى السلطة

بيروت ـ أحمد منصور

لفت عضو كتلة حزب الكتائب النائب فادي الهبر الى ان الأزمة في لبنان طويلة، لأن لبنان ليس ضمن الأولوية والأجندة في المنطقة، مشيرا الى ان الأوضاع العراقية والكردية والسورية تتقدم على لبنان، لكنه اكد ان لبنان محيد بموافقة دولية وإقليمية، ورأى اننا ننتظر حلول الأزمات الكبيرة في الداخل العراقي والإيراني السعودية وسورية الجديدة، مؤكدا ان هذا الوضع يستدعي وعيا وطنيا يتقدم على الحالة المصالحية، معتبرا ان الكماشة (ورقة التفاهم) التي تمت بين العماد ميشال عون وحزب الله، هي كماشة لمصالح سياسية بامتياز، ولفت الهبر نقلا عن نواب حزب الله الى ان ملف رئاسة الجمهورية بيد العماد عون، وبالتأكيد استعمل عون لأنه عندما يعطل الرئاسة قد يصبح هذا الملف ورقة بيد ايران لتضعه على الطاولة مع الأميركيين والخليج والسعودية.

واعتبر الهبر في تصريح لـ «الأنباء» ان عون يمارس نفس ديكتاتورية رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي ولكن عدة الشغل تختلف، بدعم ايراني ووجود سلاح حزب الله الى جانبه، مستبعدا وصول عون الى رئاسة الجمهورية، مبديا ملاحظات على تصريحات قادة تيار المستقبل في الفترة الماضية لجهة انه فليغير الجنرال عون ورقة التفاهم مع حزب، وسأل الهبر لماذا نريد ان نفتح له بابا، وأن نجعل منه إنسانا بعد ان كان مخربا على مستوى لبنان؟ وقال اعتقد انهم اخطأوا في فتح الباب وطريقة الرد لدى العماد عون في موضوع الرئاسة، فلا يجوز ان يقارب الرئاسة، لأنه من جرب المجرب كان عقله مخربا.

وأضاف الهبر ان ما يجري اليوم في العراق وسورية ولبنان هو ارتداد عكسي، فكل ذلك هو مسار ارتدادي لفعل على قاعدة استراتيجية ايرانية وضعت قاعدتها الأساسية عسكرة الشعوب والانظمة في المنطقة الى جانب النظام الايراني لمصلحة الاستراتيجية الايرانية في العراق وعسكرة العلويين والشيعة في سورية وعسكرة الشيعة في لبنان وفلسطين بدعم حركة حماس وكل ما هو يدور في فلك الخطة والبرنامج والاستراتيجية الايرانية، والتي اصبحت امبراطورية وذراعها العسكرية اصبحت على حدود اسرائيل من عدة مناطق، شمال اسرائيل لبنان والجولان، وجنوب اسرائيل حماس، وهذه ستكون لها ردة فعل عكسية، ان كان في الداخل الفلسطيني او الثورة في سورية وردة فعل في لبنان من قبل الشعب اللبناني الذي يرفض هذه الاستراتيجية وسياسة حزب الله، واليوم نشهد ردة فعل عكسية من خلال تحكم السلطة عبر رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي الذي يمعن في قهر الآخرين، فلم تكن هناك من حالة شراكة حقيقية في السلطة في العراق وسورية وفي لبنان، فهذا عزز الانقسام العمودي والمذهبي خصوصا بعنوانه الاساسي الخلاف الشيعي ـ السني، واستثمر البرنامج الايراني الانظمة وشكلوا ديكتاتورية كاملة في العراق وسورية، وهذه الأنظمة تشبه الديكتاتورية التي كانت في ايام صدام حسين، والتي ادت الى احتلال الكويت وتهديد الخليج فالثورة تأكل ذاتها، والانظمة المتخلفة والديكتاتورية بالتأكيد إلى زوال، وهذا ما نشهده بالداخل الايراني، عندما وصل نجاد الى الحائط المسدود على المستوى الاقتصادي حيث فرضت العقوبات على ايران فاليوم نحن في مخاض كبير وخطر وقد يكون طويلا، او حرب السنوات العشر لا ندري امتداداتها وحدودها لذلك فإن الوضع لم يعد ممسوكا.

ورأى ان الحل قد يكون العودة الى جنيف واحد السوري والذي يقضي بتجديد وتغيير السلطة في سورية ضمن الاطر الديموقراطية الانتخابية لتكون السلطة مسار شراكة بدعم دولي وإقليمي، وتكون السلطة فعلا تعكس رأي الشعب، معتبرا اننا نعيش في لبنان حربا باردة بعكس سورية التي تعيش حربا ساخنة، مشيرا الى وجود مشاكل كثيرة في لبنان مع وقف التنفيذ، فهو محيد نسبيا.

فادي الهبر

ما الفرق بين الانتحاري و«الانغماسي»؟!

تبنى تنظيم إرهابي يدعى «ولاية دمشق ـ القلمون» التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» التفجير الانتحاري الذي حصل في فندق «دو روي» في الروشة مساء الأربعاء الماضي».

وفي بيان نشر على صفحة التنظيم على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قال: «فابشروا بالمئات من الاستشهاديين والانغماسيين من عشاق دماء الرافضة».

ونقل عن مصادر أمنية مسؤولة أنه في الاجتماعات الأمنية في كانون الثاني الماضي تحدث جهاز الأمن العام عن أن «العمليات الانتحارية» قد تتحول الى انغماسية بأن يفجر الانتحاري نفسه في تجمعات سياسية وتجارية، ولفتت إلى أن لتنظيم «داعش» بيئة حاضنة ولكن محدودة جغرافيا في أوساط الفتيان، (الانتحاري هو الذي يفجر نفسه في هدف محدد مستخدما سيارة مفخخة أو حزاما ناسفا، أما «الانغماسي» فهو الذي يشن هجوما مسلحا في مكان عام ليقتل أكبر عدد ممكن قبل أن يفجر نفسه على الطريقة التي جرت في كينيا في أحد المجمعات التجارية).

ودلت التحقيقات على أن داعش عينت أميرا لها في لبنان هو عبدالسلام الأردني وهو الذي يتولى تشغيل المنذر الحسن، المزود الرئيسي للانتحاريين بالمتفجرات والتسهيلات اللوجستية.

وأوردت المعلومات أن «عبد السلام الأردني والحسن كانا في عداد «جبهة النصرة»، وكان الحسن مكلفا منذ سنة ونصف السنة تأمين مقاتلين من لبنان للقتال في سورية في مقابل بدل مادي، وبعد انتقالهما إلى تنظيم «داعش» كلف الحسن قبل ستة أشهر تأمين انتحاريين من لبنان لتنفيذ عمليات في لبنان إلا أن الحسن فشل في ذلك، وإثر هذا الفشل التقى عبدالسلام الأردني الحسن مرتين، وأبلغه أنه سيرسل إليه انتحاريين من جنسيات مختلفة على أن يتولى المنذر المساعدة».

ودلت التحقيقات على أن «قادة تنظيم «داعش» أخبروا الانتحاريين بأنه لا حاجة إلى الانتحاريين في العراق وسورية حاليا نظرا إلى التطورات الميدانية التي صبت لمصلحة التنظيم، وتاليا فإن لبنان هو الساحة التي نحتاج فيها إلى الانتحاريين».